



الحاكمة كاثي هوكول

للنشر فورًا: 2024/1/30

## الحاكمة هوكول توقع تشريعًا لحماية الناجيات ومحاسبة مرتكبي جرائم الاغتصاب

التشريع S.3161/A.3340 يحدّث قانون الولاية لضمان إمكانية محاكمة السلوك الجنسي القسري باعتباره اغتصابًا

أعطت الحاكمة هوكول الأولوية لحماية الناجيات ووقعت على قانون الناجيات البالغات وتعزيز الدعم للناجيات من العنف الأسري

وقعت الحاكمة كاثي هوكول اليوم تشريعًا لتحديث قانون ولاية نيويورك لحماية الناجين من الاغتصاب ومحاسبة مرتكبي الاعتداءات الجنسية. يقوم التشريع S.3161/A.3340 بتحديث تعريف الاغتصاب في قانون العقوبات لضمان إمكانية مقاضاة الأشكال الإضافية من السلوك الجنسي القسري غير الرضائي على أنها اغتصاب. منذ توليها منصبها، أعطت الحاكمة هوكول الأولوية لدعم الناجيات بما في ذلك من خلال التوقيع على قانون الناجيات البالغات وتنفيذ تدابير حماية جديدة للناجيات من العنف الأسري واتخاذ إجراءات صارمة ضد الاتجار بالبشر.

"نحن نطمئن الناجيات بأنهن عندما يدخلن إلى مركز الشرطة أو يقتربن من موقف الشهود فإن ثقل القانون الكامل يقف وراءهن الآن من الآن فصاعدًا،" قالت الحاكمة هوكول. "سيتم التعامل مع الاغتصاب باعتباره جريمة مروعة. الأصوات سمعت، ونؤكد أن العدالة ستتحقق."

التشريع (S.3161/A.3340)، المعروف أيضًا باسم مشروع قانون "الاغتصاب هو اغتصاب"، يزيل شرط الإيلاج من قوانين الاغتصاب ويعرّف الاغتصاب أيضًا بأنه اتصال جنسي مهبلي والجنس عن طريق الفم والاتصال الجنسي الشرجي. يستبعد التشريع الحالي الاغتصاب الفموي والشرجي من وصفه بالاغتصاب ويتطلب معايير أعلى للاغتصاب المهبلي. من خلال تحديث قوانين الاغتصاب في نيويورك، يضمن هذا التشريع حماية جميع الناجين من هذه الجرائم ومحاسبة الجناة بشكل كامل.

قال عضو مجلس الشيوخ عن الولاية براد هويلمان-سيجال، "الاغتصاب هو اغتصاب بكل وضوح وبساطة. في ولاية نيويورك، لا يمكننا أن نسمح للمفاهيم الجنسية التي عفا عليها الزمن والمغايرة أن تحد من قدرتنا على الاعتراف بهذه الحقيقة ومحاسبة أولئك الذين يرتكبون أعمال العنف الجنسي. أشيد بالحاكمة هوكول لتوقيعها على مشروع القانون (S8008)، والآن تعديلات الفصل لدينا، لتوسيع تعريف الاغتصاب ليشمل ليس فقط الإيلاج المهبلي ولكن أيضًا أعمال الاتصال الفموي والشرجي والمهبلي. سيسهل هذا التحديث للقانون محاسبة مرتكبي الجرائم الجنسية وسيكون مهمًا بشكل خاص في المساعدة على حماية أفراد مجتمع (+LGBTQ) الذين يقعون ضحايا الاغتصاب والاعتداء الجنسي بمعدلات أعلى من الأمريكيين من جنسين مختلفين. شكرًا لعضو الجمعية كروز على نضاله من أجل هذا التغيير في الجمعية، وشكرًا لزعيم الأغلبية أندريا ستيوارت كوزينز لجعل مشروع القانون هذا أولوية في مجلس الشيوخ. أود أيضًا أن أعرب عن خالص امتناني لليديا كومو، الناجية الشجاعة، التي حفز نشاطها ومثابرتها على هذا التغيير الذي كنا في أمس الحاجة إليه."

قالت عضوة الجمعية كاتالينا كروز، "اليوم أصبح الاغتصاب اغتصابًا قانونًا، مما يرسل رسالة إلى الناجين مفادها أن ما تعرضوا له كان اغتصابًا، وأنه يستحق الاعتراف به على هذا النحو. ويعترف هذا التحول العميق بالنطاق الكامل من الألم الذي يتحمله الناجون. أنا ممتن للغاية لليديا كومو لشجاعتها نيابة عن الناجين. لقد تعرضت لاغتصاب مروّع أثار الكفاح من

أجل تغيير قوانيننا. وأود أيضًا أن أشكر زملائي في الجمعية، وخاصة الراعي الأصلي - عضوة الجمعية السابقة أرفيلا سيموتاس التي رفضت الوقوف في وجه الظلم الذي واجهته ليديا. أود أن أشكر رئيس مجلس النواب كارل هيبستي لدعمه وتمريم هذا التشريع عامًا بعد عام، وكذلك الراعي في مجلس الشيوخ، السيناتور براد هويلمان سيجال، على تفانيه الدؤوب الذي أدى أخيرًا إلى إقرار مشروع القانون في مجلس الشيوخ. وأخيرًا، أود أن أشكر الحاكمة هوكول لتوقيع ليصبح قانونًا حتى يمكن رؤية الناجيات من الاعتصاب في النهاية."

منذ تولي الحاكمة هوكول منصبها أعطت الأولوية لدعم الناجيات ومحاسبة الجناة. كمان أن الحاكمة قد وقعت على قانون الناجيات البالغات في عام 2022، مما أدى إلى افتتاح واحدة نافذة مدتها عام يستطيع الناجون خلالها رفع دعوى ضد المعتدين عليهم. ووقعت الحاكمة هوكول أيضًا تشريعًا لإنشاء أداة لتتبع حالات الاعتصاب على مستوى الولاية النظام و لتعزيز الحماية والدعم للناجيات من العنف الأسري و اتخاذ إجراءات صارمة بشأن الاتجار بالبشر. أصدرت الحاكمة قوانين جديدة توسّع وتشمل قوانين الانتقام الإباحية الصور "المزيّفة بشدة"، تتخذ إجراءات صارمة في ما يتعلق بالسلوك الجنسي ضد الأطفال و توسيع تعريف الإكراه غير القانوني ليشمل إجبار الفرد لمشاركة الصور الحميمة تحت التهديد بالأذى الجسدي أو العاطفي.

نشرت الحاكمة هوكول موارد جديدة في كافة أنحاء حكومة الولاية لضمان حماية الناجيات. في العام الماضي، أعلنت الحاكمة إرشادات جديدة لهيئات إنفاذ القانون عند الاستجابة للحوادث المنزلية. كما أن الحاكمة أيضًا قد أعلنت عن توفر تطبيق مبسط للأفراد الذين يطلبون المساعدة من الولاية فيما يتعلق بالنتفقات المتعلقة بالجريمة.

إضافة إلى ذلك، اتخذت الحاكمة هوكول خطوات مهمة لحماية الأفراد في القوى العاملة من التحرش والاعتداء الجنسي. لقد أطلقت خطأ سائحًا للتحرش الجنسي في مكان العمل على مستوى الولاية و وقعت قوانين جديدة لحماية الموظفين من سوء السلوك الجنسي في مكان العمل كما وضعت سياسة نموذجية للتحرش الجنسي ليستخدمها أصحاب العمل.

يتضمن خطاب حالة الولاية لعام 2024 الذي ألقته الحاكمة هوكول خطوات مهمة لحماية الناجين من العنف الأسري. تقترح الحاكمة استثمارات جريئة في مجموعة من الاستراتيجيات التي أثبتت جدواها لزيادة احتمال نجاح ملاحقة قضايا العنف الأسري ومصادرة الأسلحة النارية وردع العنف في المستقبل بين المجرمين الأكثر عرضة للتسبب بالخطر ومساعدة الناجيات على التعافي:

- توفير تمويل مخصص لمكاتب المدعين العامين في الولايات القضائية للقضاء على العنف المسلح ( Gun Domestic Violence Elimination, GIVE) لتوسيع نطاق قانون العنف الأسري ( Domestic Violence, DV) وهو نموذج تم تجريبه لأول مرة في كوينز وبدعم جمع الأدلة وبناء العلاقات مع الضحايا حتى قبل إلقاء القبض عليهم.
- توفير التمويل للسلطات القضائية لتنفيذ أدوات تقييم المخاطر "المعيار الذهبي" للتركيز على مرتكبي العنف الأسري وضحاياهم المعرضين لمخاطر عالية؛
- توفير تمويل مخصص للسلطات القضائية للقضاء على العنف المسلح (GIVE) للتركيز على مرتكبي العنف المنزلي، وتحديد الأفراد الأكثر عرضة للخطر وإشراكهم للحد من العودة إلى الإجرام؛
- توفير التمويل لتوسيع برنامج الإشراف ضد الاشتباك العنيف ( Supervision Against Violent Engagement, SAVE) لتحسين السلامة العامة بين الأفراد المفرج عنهم مؤخرًا من خلال التركيز على العنف الأسري؛
- توفير التمويل للسلطات القضائية المحلية التي تشارك مع مراكز تحليل الجريمة (CAC) لبناء قدرة جمع البيانات لإنفاذ القانون المحلي والعمل مع مكتب الولاية لمنع العنف الأسري لمراجعة قدرة الولاية الحالية على تبادل معلومات إنفاذ القانون فيما يتعلق بتقارير العنف الأسري. ستقوم نيويورك بتحديث استخدام البيانات الهامة المتاحة عند الرد على المكالمات المحلية للخدمة من خلال الإبلاغ عن الحوادث المحلية وتوسيع استخدام النظام الوطني للإبلاغ عن الحوادث بحيث تكون المعلومات والتقارير الهامة والتي يحتمل أن تنقذ الحياة إلكترونية وقابلة للمشاركة والبحث على مستوى الولاية؛

- مواصلة التزام الحاكمة بتزويد الناجين بمعونات التمويل الطارئة والمرنة التي يحتاجون إليها في وقت الأزمات عبر المنح الصغيرة لاستخدامها في تغطية النفقات في حالات الطوارئ.

**قالت مفوضة قسم خدمات العدالة الجنائية روسانا روسادو، "تفتخر شعبة خدمات العدالة الجنائية ( Division of Criminal Justice Services, DCJS) بالعمل للمساعدة في ضمان تدريب موظفي إنفاذ القانون في جميع أنحاء نيويورك وإعلامهم بكيفية الاستجابة لضحايا الاغتصاب والناجين من الاعتداء الجنسي بحساسية واحترافية واحترام. نشكر الحاكمة هوكول على قيادتها التي لا تتزعزع في مجال السلامة العامة وعلى توقيع هذا التشريع ليصبح قانونًا، مما سيسمح لأصوات الضحايا والناجين بالتعبير عن الاستماع إليهم ومحاسبة الجناة."**

**قالت كيلي أوينز، المديرية التنفيذية لمكتب منع العنف الأسري، "شكرًا للحاكمة هوكول، والسناتور هولمان سيجال، وعضو الجمعية كروز، على اتخاذ هذه الخطوة المهمة للتحقق من الصدمة التي تعرض لها الناجيات من العنف الأسري الاعتداء الجنسي من خلال محاسبة مرتكبيه. يجسد هذا التشريع هدف نيويورك ومكتب منع العنف الأسري ( Office for Prevention of Domestic Violence, OPDV) المتمثل في المبادرات والإجراءات المستنيرة والمرتكزة على الناجين والمستجيبة ثقافيًا لدعم الناجين والضحايا."**

**قال جون واتسون، القائم بأعمال مدير مكتب خدمات الضحايا والمستشار، "تحت قيادة الحاكمة هوكول، قامت ولاية نيويورك بتوسيع نطاق الحماية لضحايا الجريمة وضمن تمويل البرامج التي تقدم الخدمات الأساسية للضحايا الناجين من الاغتصاب والاعتداء الجنسي وغيرها من الجرائم. أشكر المهنيين المتعاطفين الذين كرسوا حياتهم المهنية لمساعدة زملائهم من سكان نيويورك وأشديد الحاكمة هوكول لالتزامها الثابت بحقوق وخدمات ضحايا الجريمة."**

**قالت العضوة السابقة في جمعية ولاية نيويورك أرفيلا سيموتاس، "لل كلمات قوة. ومن خلال تحديث قوانين الاغتصاب القديمة، فإننا نعترف بتجربة الناجين من الصدمات ونخطو خطوة أخرى نحو المساواة. شكرًا لك، عضوة الجمعية كاتالينا كروز، على دافعك التشريعي وتركيزك وشغفك؛ لم يكن بإمكانني أن أطلب من محام أفضل أن يحمل مشروع القانون هذا. لم نكن لنكون هنا اليوم لولا التزام الجمعية الثابت برؤية مشروع القانون هذا يصبح قانونًا. شكرًا لك، المتحدثة كارل هيبستي، على تأكيدك وصدقتك. إنني أدين بالامتنان العميق للسيناتور براد هولمان سيجال، الذي كان شريكي في هذه الأولوية التشريعية منذ أيامها الأولى، وزعيم الأغلبية أندريا ستيفارت كوزينز، الذي قاد هذا الإجراء أخيرًا إلى نهايته الناجحة في مجلس الشيوخ. وأشكر أيضًا الحاكمة كاثي هوكول الذي فهم على الفور أن مشروع القانون هذا يتعلق بالاعتراف بالصدمة. وأخيرًا، لم يكن هذا التغيير الحاسم ممكنًا لولا ليديا كومو، التي حولت المأساة إلى انتصار. سافرت إلى ألباني لتروي قصتها وتثقيف المشرعين والمحامين والعالم حول آثار التعريفات السيئة والمعادية للنساء والمعادية للمثليين في قانون العقوبات لدينا. شكرًا لك على توضيح كيفية المضي قدمًا وإحراز تقدم لجميع الناجين من الاغتصاب."**

**قال رئيس رابطة المدعين العامين لمقاطعة نيويورك والمدعي العام لمقاطعة إيربي، جون ج. فلين، "لقد دعمت رابطة المحامين المحليين لولاية نيويورك بقوة منذ فترة طويلة ودافعت عن إلغاء شرط الإيلاج في قوانين الاغتصاب في ولاية نيويورك. نحن نشيد بالحاكمة والهيئة التشريعية للعمل الجاد على هذا التشريع وإحضر قوانين الجرائم الجنسية لدينا إلى العصر الحديث من خلال إزالة شرط الإيلاج المتحيز ضد الإناث والذي كان جزءًا من قوانين الاغتصاب."**

**قال المدير التنفيذي المؤقت لتحالف ولاية نيويورك ضد الاعتداء الجنسي، ويليام ريفيرا، "لفترة طويلة جدًا، منع تعريف نيويورك القديم للاغتصاب الناجين من السعي للحصول على العدالة التي يستحقونها. يمثل توقيع اليوم تحولاً هائلاً يضمن أن تعريف الاتصال الجنسي غير الرضائي يتمشى بشكل أفضل مع التجارب الحياتية للناجين، مما يسمح لهم بالسعي إلى رؤيتهم للعدالة. نحن نشيد بالحاكمة هوكول لتوقيعها على مشروع القانون هذا والتحرك نحو نيويورك أكثر إنصافًا لجميع الناجين من العنف الجنسي."**

**قالت إميلي مايلز، المديرية التنفيذية لتحالف مدينة نيويورك ضد الاعتداء الجنسي، "مع التوقيع على هذا التشريع وتوسيع نطاق تعريف الاغتصاب، أصبح قانون العقوبات في ولاية نيويورك متوافقًا أخيرًا مع القانون الجنائي لولاية نيويورك. وقالت إميلي مايلز، المديرية التنفيذية لتحالف مدينة نيويورك ضد الاعتداء الجنسي، إن تجارب الآلاف من الناجين في جميع أنحاء**

نيويورك. يعرب التحالف عن شكرنا العميق للحاكمة هوكول، والسنااتور هولمان سيجال، وعضو الجمعية كروز لالتزامهم بضممان تقدير وتكريم أصوات وتجارب جميع الناجين."

يدفع مكتب خدمات الضحايا مباشرةً لمقدمي الخدمات الطبية تكلفة اختبار الطب الشرعي للاغتصاب ( forensic rape exam, FRE) إذا لم يكن لدى الفرد تأمين صحي خاص أو إذا اختار عدم استخدام تأمين الرعاية الصحية الخاص به لإجراء الفحص. يعد هذا الإجراء استثناءً لقاعدة دافع الملاذ الأخير للوكالة وينص على الخصوصية الشخصية للضحايا. يقبل مكتب خدمات الضحايا أيضًا وثائق (FRE) بدلاً من تقارير الشرطة، والتي تمكن الأفراد من طلب المساعدة المالية والتعويض من مكتب خدمات الضحايا (Office of Victim Services, OVS) عن النفقات الأخرى المتعلقة بالجرائم.

يمول (OVS) ويدعم 239 برنامجًا لمساعدة الضحايا على مستوى الولاية والتي تقدم خدمات أساسية مثل الاستشارات في الأزمات ومجموعات الدعم وإدارة الحالات والمأوى في حالات الطوارئ والمساعدة القانونية المدنية والمساعدة في إعادة التوطين من بين المساعدات الأخرى للضحايا والناجين من الاعتداءات الجنسية وجرائم أخرى وأسره. يمكن للأفراد زيارة [ovs.ny.gov/connect](https://www.ovs.ny.gov/connect) للعثور على هذه البرامج التي تقدم خدمات بدون تكلفة وبغض النظر عما إذا كان الفرد قد أبلغ عن الجريمة إلى الشرطة أم لا. يتوفر أيضًا الخط الساخن للعنف الأسري والجنسي التابع إلى ولاية نيويورك للدعم والتأييد السريين على مدار 7/24: 800-942-6906 (اتصال صوتي) و 844-997-2121 (رسائل نصية) و [opdv.ny.gov](https://www.opdv.ny.gov) (دردشة).

###

تتوفر أخبار إضافية على [www.governor.ny.gov](https://www.governor.ny.gov)  
ولاية نيويورك | الغرفة التنفيذية | [press.office@exec.ny.gov](mailto:press.office@exec.ny.gov) | 518.474.8418  
سجل للحصول على تحديثات من مكتب الحاكم: [ny.gov/signup](https://ny.gov/signup) | أرسل NEW YORK في رسالة نصية إلى 81336

إلغاء الاشتراك